«البورصة» تدعم مبادرة فريق الغوص للحفاظ على البيئة البحرية

المؤشرات تتزين بـ «الأخضر»..و«العام» يرتفع 29.5 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 29ر5 نقطة ليبلغ مستوى 5533ر73 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر54 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 526ر02 مليون سهم تمت عبر 15395 صفقة نقدية بقيمة 58ر01 مليون دينار كويتي (نحو 203ر03 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6ر01 نقطة ليبلغ مستوى 4378ر94 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 432ر7 مليون سهم تمت عبر 9659 صفقة نقدية بقيمة 19ر3 مليون دينار (نحو 67ر55 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 41ر01 نقطة ليبلغ مستوى 6116ر12 نقطة بنسبة صعود 0ر68 بلغت في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 93ر3 مليون سهم تمت عبر 5736 صفقة بقيمة 38ر6 مليون دينار (نحو 135 مليون دولار).

بدوره ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 7ر7 نقطة ليبلغ مستوى 4425ر26 نقطة بنسبة صعود 0ر18 بلغت في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 373ر3 مليون سهم تمت عبر 7506 صفقات نقدية بقيمة 16ر6 مليون دينار (نحو 58 مليون دولار).

وكانت شركات (الانماء) و(أموال) و(تجارة) و(منشآت) الأكثر ارتفاعا أما شركات (المستثمرون) و(صكوك) و(أعيان) و(بتروجلف) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (ثريا) و(بريق) و(بيت الطاقة) و(المساكن) الأكثر انخفاضا.

تعزيزًا لالتزامها للمساهمة الايجابية للبيئة والمجتمعات التي تخدمها، شاركت شركة بورصة الكويت في جهود فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية للحفاظ على جون الكويت، والذي يعتبر إحدى أغنى البيئات البحرية وأكثرها تنوعًا للحياة البحرية في العالم.

يعتبر جون الكويت مصدرًا هاماً للمغذيات والرواسب للجزء العلوي من الخليج العربي، كما يدعم مهنة صيد السمك المزدهرة بأكثر من 500 طن متري من الزبيدي كل عام من أكثر من 80 قفصًا شبكيًا. هذا ويعد الجون أحد المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد الكويتي وأحد أكبر موائل الأسماك في العالم.

جلسة «مرتفعة» للبورصة

كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية واستراتيجية الاستدامة المؤسسية للشركة، تفخر شركة بورصة الكويت بالشراكة الاستراتيجية مع فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية لإحياء احد أكثر البيئات البحرية تنوعًا في العالم.

كما تعاونت شركة بورصة الكويت مع فريق الغوص الكويتي في العمل التطوعي خلال اليوم العالمي للتنظيف، وهي مبادرة برعاية الأمم المتحدة لتنظيف البحار والشواطئ حول العالم، بمشاركة أكثر من 180 دولة وأكثر من 21 مليون متطوع في نسخته لعام 2019.

ويتم الاحتفال بهذه المبادرة هذا العام في 19 سبتمبر، وهي واحدة من عدة مبادرات لجذب الانتباه إلى حلول تنظيف البيئة البحرية، بمشاركة العديد من المنظمات من جميع أنحاء العالم. كما يمثل الحدث الرحلة الأولى لـ«قارب البورصة»، الذي تم تخصيصه لفريق الغوص الكويتي للمساهمة على الحفاظ على البيئة البحرية في الكويت. خصص «قارب البورصة» ليكون القارب الحصري لجميع عمليات فريق الغوص الكويتي في جون الكويت، وهو مجهز بمعدات خاصة لإزالة القوارب المحطمة وشبكات الصيد المهجورة وغيرها من الحطام البحري والملوثات، بالإضافة إلى تثبيت وصيانة المراسي الصديقة للبيئة، ومراقبة الشعاب المرجانية، وتنظيف الشواطئ والجزر، وتوثيق الحياة البحرية.

وقال ناصر مشاري السنعوسي، رئيس إدارة التسويق والإتصال في شركة بورصة الكويت: «تفخر شركة بورصة الكويت بان تدعم فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية في مبادراته وأنشطته العديدة للحفاظ على البيئة البحرية في جون الكويت، وبشراكة استراتيجية تنطلق من إيمان البورصة الراسخ تجاه دعم المشاريع التي تستهدف صالح الإنسان والمجتمع، خاصة وأن جون الكويت يعد أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني ومورداً قيمًا للكويت والخليج العربي.»

وأضاف السنعوسي: «أود أن أؤكد التزام شركة بورصة الكويت بمسؤوليتها تجاه مجالات الاستدامة، وينعكس ذلك من خلال استراتيجية الشركة التي تقوم من خلالها بتوجيه التزامها نحو مجالات الوعي الاقتصادي والمساهمة الاجتماعية والبيئية بتبني ممارسات مؤثرة تتماشى مع حرصنا على زيادة الوعي وتقليل الضرر والحفاظ على البيئة». من جهته قال وليد عبدالرحمن الشطي، نائب رئيس فريق الغوص الكويتي: «يعد جون الكويت أحد أغنى النظم البيئية وأكثرها تنوعًا في الخليج، ويلتزم فريق الغوص الكويتي بالحفاظ على الجون والكائنات البحرية التي تعيش في سواحله ومياهه.»

كما قال الشطي: «شارك فريق الغوص الكويتي منذ عام 1986 في حماية وإعادة تأهيل عالم الأحياء المائية في الكويت من خلال مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك توثيق وحماية الشعاب المرجانية، وتنظيف الشواطئ، وإنشاء مستعمرات للأسماك، بالإضافة الى رفع السفن والقوارب الغارقة. نشكر شركة بورصة الكويت على هذه الشراكة الاستراتيجية القيمة لدعم أنشطتنا العديدة للحفاظ على البيئة البحرية لجون الكويت والجزر المحيطة، والحياة البحرية المتنوعة فيه.»

وضعت بورصة الكويت استراتيجية للاستدامة المؤسسية معتمدة على ثلاث ركائز تتم من خلال مواءمة وابتكار ودمج نهجها بما يتوافق مع خلق قيمة مضافة لأصحاب المصالح على المدى الطويل اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، وتضمن توافق جميع مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة مع أهداف الاستدامة.

تنص هذه الاستراتيجية على ضمان تطبيق المبادرات وتوافقها مع حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركة، بالإضافة الى إنشاء شراكات استراتيجية مع الهيئات والمؤسسات والمراكز الكبرى الداعمة لأنشطة واعمال نوعية ذات صدى ودور مؤثر في المجتمع لتساعد بورصة الكويت على تحقيق النجاح والاستفادة من قدرات ونقاط قوة تلك المؤسسات التي تمتلك خبرة واسعة في مجالات مختلفة مرتبطة ارتباط مباشر بركائز استراتيجية الاستدامة المؤسسية، ودمج جهود المسؤولية الاجتماعية مع ثقافة الشركة من اجل تحقيق الاستدامة.

«الغرفة» تبحث الآفاق المستقبلية لتجارة المواد الغذائية مع روسيا

بتنظيم مشترك من غرفة تجارة وصناعة الكويت وغرفة تجارة وصناعة موسكو، أقيمت ندوة افتراضية بعنوان «تجارة المواد الغذائية بين روسيا والكويت في مرحلة ما بعد كورونا»، حيث ترأس الجانب الكويتي عماد عبدالله الزيد - مساعد مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت، ومن الجانب الروسي سورين فاردانيان - نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة موسكو. وقد اجتذبت هذه الندوة أكثر من 80 مشارك من الجانبين، يمثلون شركات تعمل في مجموعة واسعة في مجال المواد الغذائية، وذلك بهدف مناقشة الآفاق المستقبلية لتجارة المواد الغذائية بين روسيا ودولة الكويت، كما شارك في الندوة ممثلي الهيئة العامة للغذاء والتغذية بدولة الكويت.

وقد عبر الزيد في كلمته الترحيبية عن سعادته بعقد هذه الفعالية التي تعد الأولى من نوعها كندوة افتراضية وبالتعاون مع غرفة موسكو، ومثمناً الجهود التي بذلها الطرفين نحو إنجاح الفعالية بهدف تعزيز أواصر التعاون التجاري بين الكويت وروسيا. وقد أشار الزيد إلى عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين والتعاون القائم بينهما في شتى القطاعات ومنها التجارة، الاستثمار، النقل، التعليم، وغيرها، ولفت أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد تقدماً واضحاً في عام 2018، ومن أهم المنتجات التي تستوردها الكويت من روسيا اللحوم، الخضراوات، الحبوب، الطحين، السكر والمشروبات، بينما تعد المواد الكيماوية والآلات من بين أهم الصادرات الكويتية إلى روسيا. وفي نهاية كلمته أعرب الزيد عن امتنانه لغرفة موسكو لحسن التعاون في إقامة هذه الندوة، ومؤكداً استعداد غرفة الكويت الدائم لتقديم خدماتها المتاحة للجانب الروسي، ومتمنياً فتح آفاق تجارية واستثمارية جديدة بين البلدين الصديقين وخصوصاً في قطاع المواد الغذائية لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع.

جانب من الندوة

بدوره عبّر فاردانيان عن شكره للزيد على كلمته، وللمشاركين على حسن اهتمامهم، مشيراً إلى الفرص الثمينة المتاحة للعمل المشترك بين الجانبين والتي تتجاوز تجارة المواد الغذائية، وتمتد إلى مجالات أخرى مثل التقنيات الزراعية وتقنيات معالجة المواد الغذائية. ولافتاً إلى التطور الذي قد تحققه تجارة المواد الغذائية بين الكويت وروسيا والتي ازداد حجمها بشكل مطرد في السنوات الأخيرة بسبب التعاون في مجال الأمن الغذائي وجهود موسكو لتنويع الصادرات. وأكد على وجود الكثير من الفرص الجديدة وإمكانية التوسع واستيراد أصناف جديدة روسية الصنع والإنتاج.

من جهته، قدم أليكسي بوسيف - ممثل غرفة تجارة وصناعة موسكو لدى دول مجلس التعاون الخليجي، عرضاً حول التجارة الروسية بشكل عام والمواد الغذائية بشكل خاص، مبيناً أن الكويت تمثل أهمية كبيرة لروسيا في شتى القطاعات وبالأخص تجارة المواد الغذائية، وأوضح أنه يتطلع بشكل مستمر للاستفادة من الفرص التجارية الجديدة، وينبغي على الشركات الكويتية بدورها الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها روسيا لتوسيع علاقاتها التجارية وإقامة الشراكات الثنائية، كما أنه عرض مقدمة حول مركز " Russian Food House" الذي تم تأسيسه من قبل وزارة الزراعة الروسية ومركز الصادرات الروسي، ومقره بمدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حيث يقدم خدمات لأصحاب الأعمال مثل توفير قوائم بالمصدرين الروسيين والمنتجات الروسية المتاحة للتصدير وغيرها من خدمات الربط بين أصحاب الأعمال من البلدين.

من جانب آخر، قام فيصل الرشيدي - مراقب المنافذ البحرية والجوية في الهيئة العامة للغذاء والتغذية بتقديم عرض حول تجارة المواد الغذائية والإطار القانوني والاجراءات والإشتراطات المتبعة في دولة الكويت لإنجاز عمليات الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية.

خلال مشاركته بالندوة، أشار سيرجي فولوغودسكي - نائب رئيس مركز التصدير الروسي، إلى أن مركز التصدير الروسي يمتلك آليات دعم للمصدرين الذين يتطلعون إلى زيادة حجم الصادرات إلى الكويت والأسواق الإقليمية الأخرى. وأشار إلى وجود إمكانات كبيرة على مستوى صادرات الأغذية العضوية والحلال، وأن مركز التصدير الروسي على استعداد لدعم هذه القطاعات.

في ختام الندوة شكر الزيد غرفة تجارة وصناعة موسكو والمشاركين على حسن تعاونهم وتجاوبهم مع الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها دفع عجلة التعاون الاقتصادي، مؤكداً استعداد غرفة تجارة وصناعة الكويت الدائم لتوفير المعلومات والخدمات لأصحاب الأعمال من الجانبين الكويتي والروسي بهدف تيسير أعمالهم وإقامة الشراكات الاستثمارية.

9 مليارات دولار..قروض بنك «الائتمان» في 10 سنوات

بنك الائتمان

وصل إجمالي مبالغ القروض التي تم صرفها من قبل بنك الائتمان الكويتي خلال 10 سنوات (2011 - 2020) إلى 2.75 مليار دينار (9 مليارات دولار)، فيما بلغت أرباحه خلال تلك الفترة 536 مليون دينار.

وذكرت القبس أن الخدمات الإلكترونية التي أطلقها البنك منذ أكثر من 5 سنوات ساهمت في زيادة معايير الحوكمة وتطبيق الشفافية والحفاظ على المال العام، إضافة إلى تعظيم فعالية الخدمات التي يقدمها البنك للمواطنين.

مثلت أزمة كورونا وما صاحبها من شلل كامل لمعظم الجهات ووزارات الدولة الخدمية اختباراً واقعياً لنجاعة الخدمات الإلكترونية التي يقدمها بنك الائتمان، فواصل تقديم خدماته وسط اتخاذه حزمة إجراءات ساهمت في إنجاز كل المعاملات آلياً من دون الحاجة إلى المراجعات الروتينية.

ويستند البنك في نجاحه وتطوره في الخدمات الإلكترونية إلى عوامل عدة، منها جاهزية الموظفين الذين وصلوا إلى أعلى المستويات في التعامل الإلكتروني، وتوافر البيئة المثالية في استخدام النظم الآلية، حتى حاز «الائتمان» المركز الأول في التحول الرقمي بين الهيئات والجهات الحكومية بشهادة عملاق البرمجيات «ميكروسوفت».

وقالت الناطقة باسم بنك الائتمان الكويتي حباري الخشتي في تصريح صحفي، إن البنك صرف ما يقارب 60 مليون دينار أثناء جائحة كورونا.

ويعتبر بنك الائتمان من أوائل البنوك في الكويت والشرق الأوسط التي قامت بإنجاز أعمال تركيب وتشغيل البنية التحتية الخاصة بالخدمة السحابية للنسخ الاحتياطية.

ويتميز البنك بكونه أحد أفضل الأمثلة الناجحة في تطبيق التحول الرقمي لاعتماده على أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات السحابية من أدوات أدت إلى تمكين الموظفين من تحسين بيئة الأعمال والخدمات المقدمة للعملاء.

«المركزي» يخصص سندات بـ200 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الاثنين تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة 200 مليون دينار كويتي.

وحسب بيانات المركزي الكويتي، فقد بلغ أجل الإصدار 3 أشهر، فيما بلغ معدل العائد 1.250%.يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

148 ألف دينار رسوم وسم 1.9 طن معادن ثمينة بالكويت خلال أغسطس

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة خلال شهر أغسطس الماضي بلغ نحو 1.941 طن حصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 148 ألف دينار. وقالت "التجارة" في بيان صحافي إن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم بلغ نحو 1.307 طن حصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 65 ألف دينار منها 944 كيلوغراماً ذهباً محلياً و363 كيلوغراماً ذهباً خارجياً. وبينت الوزارة أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 بلغت 105 كيلوغرامات، في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 13.4 كيلوغرام.

وأضافت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت 822 كيلوغراماً، في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 152.5 كيلوغرام، لافتة إلى أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 16.8 كيلوغرام، فيما بلغت كمية الذهب الخارجي 196 كيلوغراماً. وذكرت أن كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت 583 كيلوغراماً والسبائك الفضية الموسومة بلغت 5.4 كيلوغرام وحصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 29.1 ألف دينار، وبلغت كمية الفضة الموسومة 45.8 كيلوغرام وحصلت رسوماً عنها بنحو 250 ديناراً.

وأشارت "التجارة" إلى إصدار إدارة المعادن الثمينة بالوزارة 1304 كشوفات حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي، فضلاً عن 347 شهادة للسبائك والماركات والمعادن المعفاة من الختم وحصلت عنها رسوماً تقدر بنحو ألف دينار.

وأوضحت أنها فحصت أيضاً 1091 عينة تم إدخالها إلى الفحص، كما أنجزت 7 معاملات إعادة تحليل لنحو كيلوغرام واحد حصلت عنها رسوماً تقدر بـ 145 ديناراً.